الازدحام في السوق المركزي بتعز..

مشكلة- بحاجة إلى حل سريع

تعز/نزار الخالد-اكرم ناجي

■ ما من شك أن انتشار الباعة المتجولين في أرصفة الشوارع وقرب المحلات التجارية يعطي صورة غير حضارية لأي محافظة من محافظات الجمهورية.. ولذا كانت الدعوات لتنظيم الباعة المتجولين من خلال إيجاد أسواق أقرب ماتكون للأسواق الشعبية بايجارات رمزية تمكنهم من ممارسة نشاطهم التجاري البسيط وبما يحافظ على جماليات المدينة من التشويه، فقبل فترة ليست بقصيرة في السوق المركزي كان الباعة يبسطون بعرباتهم على شارع السوق المركزي يبيعون فيه الخضروات والفواكه وعملية البيع والشراء كانت تتم بطريقة عشوائية فتسبب ازدحاماً شديداً لشارع جمال و السوق المركزي.. قانورات فوضى.. فجاءت توجيهات الأخ/احمد عبدالله الحجري- محافظ تعز- رئيس المجلس المحلي بايجاد حلول لهذه الاشكالية وكان الحل المعقول نقل الباعة المتجولين المتواجدين في الشارع وجوار مكتب الأشغال العامة والطرق الى «بدروم» السوق التجاري بالسوق المركزي ليكون في المكان المخصص لبيع الخضار والفواكه وتم إقناع الباعة المتجولين للانتقال الى «البدروم» بدلاً من أن يبيع سلعته بواسطة «جاري» وسط الشارع ليصبح لديه محل مقابل ايجار تشجيعي فتم الاتفاق ووقع محضر اتفاق بحضور المعنيين وفعلاً بدأ الباعة يمارسون نشاطهم بكل رضى وطيب خاطر وفجأة أخذت الشكاوى والرسائل تتدفق على مكتب الأخ محافظ تعز وأمين عام المجلس المحلي مطالبة بتطبيق محضر الاتفاق الذي وقّعه مكتب الأشغال العامة وأصحاب السوق المركزي وعُقال السوق المركزي وممثلو الباعة المتجولين والأخ/سمير خيري رضا- عضو مجلس النواب حيث بدأت تتدفق على الباعة مطالب جديدة غير موجودة في محضر الاتفاق وللإطلاع عن قُرب على حقيقة المشكلة قمت بالنزول الميداني والتقيت عدداً من أصحاب الشأن والجهات المعنية والباعة المتجولين وقد تحدث في البداية الأخ البائع/ عبدالله قاسم حزام فقال:

■ عبدالله حزام

■ قاسم السماوي

أولاً: كنا قد اتفقنا معهم في المحضر أن لكل بائع دكاناً بايجار خمسة آلاف ريال لاغير ولكن بعد الاتفاق بشهر واحد وضعنا نوعاً من الشروط والالتزامات حيث أصروا على أن لكل متر «٣٠٠» ريال ايجار ولكننا لم نوافق على ذلك فبدأوا بمصادرة بضائعنا وأخذ المبالغ منا ومعاقبة البائعين الذين يدافعون عن حقهم باعتبار ذلك إجحافاً بحقهم ونحن علينا ديون لتجار الجملة والوكلاء تتراوح مابين ستين الف الى مائة وعشرين الف ريال وطبعاً هذا ظلم على الرغم أن البدروم سبب لي مرضاً لأول مرة وخسرت ٨٥ الف ريال..

كنت في قسم الصدر في المستشفى الجمهوري للعلاج ولم أجد المساعدة من أحد في تكاليف العلاج وعندي أسرة كبيرة أعمل على إعالتها ولذا أناشد الأخ/وزير أشغال العامة ومحافظ تعز بأن يضعوا لنا حلولاً لمشاكلنا..

لسنا موافقين

● أما الأخ البائع عبده حسن ثابت فقال:

المشكلة اننا وقعنا عقوداً بالإيجار بخمسة آلاف ريال ولمدة خمس سنوات والآن وبعد مرور ثلاثة أشهر فوجئنا بأنهم يلزموننا بدفع «٣٠٠» ريال على كل متر مربع ونحن مع رأي الدكتور سمير خيري والأمين العام والذي عليهم أن يضعوا حلولاً للمشكلة كونهم مطلعين على المحضر الذي ينص على إنشاء مراوح ونوافذ لتنفذ منها أشعة الشمس حيث أصبحنا مثل المساجين.

أصبحنا مرضى

● و تحدث الأخ البائع علي بن علي محسن الريمي قائلاً:

نريد تعويضاً عن الخسائر فأنا الآن مريض بمرض الصدر بسبب البدروم الذي لاتدخله الشمس.

سوء معاملة

● أما البائع بشير عبدالله محمد فقال:

● يواجهنا كباعة متجولين مشاكل ونعاني من ظلم لأننا كنا مرتاحين في الشارع حيث الشمس والهواء وحتى حركة البيع جيدة أما الآن فنحن في البدروم غير الصحي للبيع بالاضافة الى سوء المعاملة التي نعامل بها إن لم ننفذ توجيهاتهم ورغباتهم التي هي خارج محضر الإتفاق اضافة إلى معاناتنا من الماء والكهرباء.

نقض الاتفاق

● وتحدث الأخ العاقل والمفوض من قبل الباعة الأخ/قاسم السماوي قائلاً:

– أولاً: الصعوبات التي تواجه السوق المركزي كثيرة ولكن أهمها هي عدم تنفيذ محضر الاتفاق الذي تم بالاتفاق مع نائب المحافظ عضو مجلس النواب للمنطقة والمستثمرين وقد كانت الشروط أنهم يوفروا للسوق جميع المآمن للخضروات وتحدد الايجارات بخمسة آلاف ريال ولمدة خمس سنوات قابلة للتجديد وإصلاح مكيفات ومراوح وفتح نوافذ، هذه الشروط التي هي في المحضر لم يطبق شيء منها حتى الآن وأصبحت المنطقة مكاناً للقاذورات وكل يوم يأتوا لنا بشخص جديد يفرض شروطه، مايحدث في السوق المركزي بتعز فوضى ومهزلة والمشكلة ايضاً أن القانون يطبق على البائعين في السوق المركزي فقط وانظروا مايحدث في بقية اسواق وشوارع تعز لا أحد يحرك ساكناً، في همهم فقط لايعرفون غير الباعة في السوق المركزي وحيث ضربوا بكل الاتفاقات والقوانين عرض الحائط ولذا فإني أطالب بتنفيذ بنود الاتفاق والذي أوجزها بمنح الباعة ثلاثة أشهر مجانية وايجار الدكان بخمسة آلاف ريال بحسب الفترة المحددة واصلاح السوق وتحسين خدماته وإزالة الاضرار على المستأجرين.

مع الباعة المتجولين

● ثم التقينا بعدد من الباعة المتجولين حيث تحدث في البداية الأخ البائع:

– سالم صالح قائلاً:

مشاكلنا كثيرة ولاتقل ضرراً عن باعة الخضرة فمثلاً إذا قمنا بالبيع على عرض الشارع العام أي شارع جمال تلاحقنا عصا رجل المرور والتي تنتهي غالباً بمائة ريال وإن كان بالقرب من الرصيف للسوق المركزي المواجه للشارع العام يأتي رجل آخر يدعي أنه «عاقل السوق» ويلزمنا بدفع غرامة «١٠٠»ريال ايضاً وثالث يأتي مع مرافقين ومع هذا الرجل دفتر لاندري ماذا يدون فيهما ومانعرفه أنه يأخذ منا «١٠٠»ريال ويعطي لنا ورقة غير رسمية مكتوب عليها المبلغ المأخوذ وتوقيعه وأيضاً لانعرف مامعنى هذا ويأتي رابع يطلب حق العرصة «٥٠» ريالاً نقول له ماالمناسبة وأننا دفعنا ثلاث مرات ونريه ورقة الاستلام تلك لكنه لايعتمدها ويقول: «من قال لك تدفع له أنا لا أعترف بهذا الاستلام» وهكذا نقع كل يوم تحت طائلة المضايقات.

مضايقات عديدة

● أما الأخ البائع المتجول عبدالملك الوصابي فقال:

– لوفكرت أن تشتغل لنفسك وتعمل كبائع متجول مثلاً للفاكهة فمن المستحيل أن تحصد أرباحاً طالما ومايسمى بالعقال والمكافلين وغيرهم متواجدون، فأنا مثلاً إن اشتريت من بائع الجملة فاكهة بتكلفة «٦٠٠»ريال وبعتها بـ«١٠٠٠»ريال تذهب منها مائة ريال لعسكري البلدية ومائة ريال لعاقل السوق ومائة ريال يقال رسوم عرصة بدون سند ونحن ندفع لهم اضطراراً حتى لايتوقف رزقنا ولكي نتجنب المضايقات..

لافرق

● وتحدث عبدالباسط محمد حمود فقال: لافرق بين الباعة الذين يلتزمون بالأنظمة واللوائح والباعة الذين لايلتزمون فأقل يوم يؤخذ منا من أربعمائة الى خمسمائة ريال ناهيك عن الأساليب التي يستخدمونها معنا كل مانريد من الجهات المعنية هو ايجاد اماكن مفتوحة للبيع وأن ندفع الضرائب لجهة واحدة معترف بها..

تقاعس.. تقاعس

● وبالنسبة للمواطنين فتحدث الأخ/صارم عبدالحميد راجح قائلاً: إن وضع اسواق تعز وخصوصاً شارع التحرير الأعلى وشارع جمال وجوار باب موسى والباب الكبير يسيء للمدينة وجمالها ولابد من الجهات المعنية أن تضطلع بواجبها ولا نعلم ما أسباب هذا التقاعس هناك تحسن ولكن هناك سلبيات لابد أن تعالج بشكل سريع.

بذرة أمل

● أما الأخ/ محمد حسن البتول فقال:

– إن السوق وتنظيمه سلوك حضاري يجب أن يهتم به الجميع والمعنيون أولاً لأنه يعطي انطباعاً جيداً و مظهراً حسناً لشتى أنواع السلع المتعددة الموجودة في السوق ويبرز ذلك من خلال تنسيق وتنظيم السوق والذي يُمكن البائعين من إتمام عملية التبادل بينهم بصورة تربح الطرفين، وما أريد أن أُشير إليه ودفعني للحديث لمثل هذا الموضوع هو مارأيته من تغير وتنظيم في سوق الخضار والفواكه «المركزي» بمحافظة تعز وبعض الشوارع والأسواق بالمحافظة و هذا مايدل على الاهتمام والتطلع الى تحسين الأوضاع في المحافظة وما أريد تأكيده هو أن مثل هذه الانطلاقة تنبئ ببذرة أمل مستقبلي حافل بالخير والاصلاح والتقدم المستمر ولكن هناك بعض الأمور الايجابية وكذا السلبية والتي تندرج ضمن هذا التنظيم للسوق ومن هذه الأمور مراعاة تنظيم الشوارع وتوسيعها وتخفيف الزحام دون مراعاة المكان الذي وضع به البائعون وهذا يؤدي الى عدم إتاحة زيادة البائعين وبالتالي حصر كمية السلع المعروضة وحدوث رفع وانخفاض الأسعار من بائع لآخر، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى عدم تنظيم المكان الجديد قد يؤدي إلى بقاء مشكلة الازدحام وزيادتها والى بقاء وبروز الجوانب السلبية والمهم أن تراعى الأشياء التي تجعل السوق سوقاً بمعنى الكلمة وأن الجهود التي تبذلها وزارة الأشغال لم تذهب سدى، وأخيراً نقول إن مابذلته وزارة الأشغال، يستحق التقدير والاحترام ونأمل منها توفير الأماكن والمساحات الكافية في عملية تنظيمها للأسواق لأن هذا التنظيم يضفي على المدينة الصورة المشرفة للمجتمع المتحضر والراقي.

مع الجهات المعنية

● بعد ذلك توجهت الى عدد من الأخوة المسئولين في الجهات المعنية والتقيت:

– الأخ/ خالد المقبلي- مدير إدارة الأسواق والمرافق بمكتب الأشغال العامة والذي تحدث عن اشكالية اسواق مدينة تعز فقال:

السبب الرئيسي أن المواطن يبحث عن مصادر الدخل الأكثر حظاً وعدم الصبر من بعض الباعة والمواطنين يؤدي الى خروجهم وعدم التزام الباعة بالبيع في الأماكن المحددة والأسواق الموجودة لاتمثل مشكلة في حد ذاتها من حيث مواقعها وقربها من أماكن وجود الناس والشوارع إلا أن المواطن هو الذي يصر على ارتكاب المخالفات ونحن نبذل جهداً كبيراً في عملية المطاردة.

وعن تعدد مصادر الجباية دون سندات رسمية قال:

حقيقة أن هذا الدور أصبح على المجالس المحلية بحسب القانون ولذا نحن تركنا ذلك لهم واذا طلب منا التعاون فنحن على استعداد أما بخصوص جباية مبالغ مالية دون سندات رسمية لم تصلنا أي شكوى من أي مواطن ولم أسمع بهذا إطلاقاً ومن باب أولى إن وجدت شكوى فعلى المشتكي اللجوء للجهات المختصة..

وفيمايخص شارع التحرير الأعلى فهذه مشكلة قديمة وأعتقد أن السبب المواطن بالدرجة الأساسية لأنه يبحث عن المكان الأكثر دخلاً لأن شارع التحرير هو شريان مدينة تعز وهو مركز المدينة خصوصاً أنه الوحيد الذي تتواجد فيه احتياجات الناس وبالتالي شكّل كثافة وسبق أن طرحنا حلولاً لشارع التحرير إلا أنها لم تنفذ.

المحافظة قد وجهت لإخلاء الشوارع وتأجيرها وهذا العمل يكون نقيضاً للآخر وإن دل هذا دل على شيء فإنما يدل على عدم تغليب المصالح العامة على المصالح الخاصة والجانب الآخر البائع نفسه عندما حددنا لهم عدة أماكن إلا أنهم لم يلتزموا رغم التجهيزات التي نقوم بها كما أن هذه المشكلة تفرض نفسها بحكم الكثافة السكانية رغم وجود أسواق قادرة على استيعاب الباعة المفرشين في الشوارع.

وعن قضية السوق المركزي وإشكالياته تحدث قائلاً:

كما يعرف الجميع أن شارع السوق المركزي ظل لسنوات مشغولاً بباعة الخضروات وكان وضعه سيئاً ورديئاً للغاية وكلما وضعنا الحلول قوبلت بالرفض ولكن في الآونة الأخيرة انتقد الأخ/محافظ المحافظة هذا الوضع وهي من مهام مديرية المظفر وقمنا بالترتيب مع الباعة للانتقال إلى الدور الأول للسوق المركزي وقد ظهرت مشاكل مما استدعى قيام الأخ الأمين العام بتكليف الدكتور سمير رضا عضو مجلس النواب لحل الاشكال وتم عمل محضر بنقلهم الى السوق المركزي على أساس ان يكون الايجار الشهري «٥٠٠٠» ريال خارجه عن رسوم الانارة والنظافة والمياه وتم اعفاؤهم عن ثلاثة اشهر من الايجارات وقد وضعنا عقوداً لهم مع الملاك إلا أن الباعة المتجولين رفضوا توقيع العقود دون ذكر الأسباب، وقد وكفلت الحقوق للجميع ولم تخرج عما جاء في المحضر وأخيراً أجر السوق لمستثمر وتوصلنا الى وضع حلول وفق ماجاء في المحضر السابق وأؤكد مرة أخرى أن الحلول التي وضعناها لهم مؤخراً لاتخرج عما جاء في المحضر وآمل من الجميع الالتزام بذلك للمصلحة العامة لأن وضع السوق المركزي له خصوصية معينة من حيث الازدحام وكثافة البائعين ونحن نسعى لوضع حلول لتجاوزها...

معالجة الاشكاليات على الجميع

وأخيراً تحدث الأخ الدكتور سمير خيري رضا- عضو مجلس النواب فقال: الحقيقة أنه قد توصلنا الى حلول لمعالجة مشاكل السوق المركزي وهناك عوائق تم وضع حد لمعالجتها وفق المحضر المتفق عليه سابقاً وأؤكد أن الأخوة الباعة ملتزمون حرفياً بماجاء في المحضر وجميعنا نسعى من أجل معالجة الاشكاليات التي كانت موجودة في السابق بالسوق المركزي والجميع يعلم بوضعه وأن وجود الباعة في السوق المركزي يعالج حالات الازدحام الموجودة في شارع جمال وكذا بعض المشاكل البيئية.

الخلاصة

الخلاصة أنه رغم توقيع المحضر إلا أن اصابع خفية تعمل على عدم تنفيذه بالاضافة الى أن بعض الباعة المتجولين يمارسون نشاطهم تحت مرأى ومسمع من مكتب الاشغال وقسم «٢٦» سبتمبر.. وأنه لاتزال هناك حالات غير قانونية في السوق المركزي وجبايات متعددة في أسواق تعز الأمر الذي لابد من الاسراع لوضع حل شامل ونهائي ليعود السوق المركزي مكاناً مناسباً مريحاً لخدمة المواطنين ويحفظ في الوقت نفسه النظام والهدوء للمدينة..